مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الحرب وأثرها في النظام السياسي الأوكراني: احتمالات الصمود والأفول

د. عبدالعزيز عليوي العيساويّ

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الحرب وأثرها في النظام السياسي الأوكراني: احتمالات الصمود والأفول

د. عبدالعزيز عليوي العيساوي* *

مقدمة

الهجوم الروسي المباغت على أوكرانيا –وإن كان هو الأخطر الذي واجهه منذ الحرب العالمية الثانية– إلا أنَّه لا يمثِّل الأزمة الأولى التي تضرب البلاد التي مرَّت عبر تاريخها بهزَّات عِدَّة أثَّرت في شكل الدولة ونظامها السياسي، الذي ما إن تخلَّص من قيد الاتحاد السوفيتي السابق قبل أكثر من ثلاثة عقود حتى انتقل إلى النظام شبه الرئاسي الذي وزَّع السلطات التنفيذية بين رئيس الدولة والحكومة مع رجحان الكفَّة للرئيس الذي وضع بلاده في مواجهة مباشرة مع الدب الروسي الذي أعلن حرباً مفتوحةً على أوكرانيا. ويبدو أنَّ أحد أهداف رئيسها هو أن تتغيَّر صورة النظام السياسي الذي يميل للغرب، لإدراك موسكو بأنَّ «أوكرانيا هي خاصرة روسيا الرخوة، وقلب الدفاع العسكري عنها»، على وصف «زبغنيو بريجنسكي».

طبيعة النظام السياسي

تقع أوكرانيا في الجزء الشرقي من قارة أوروبا، وتحدُّها كل من روسيا وبيلاروسيا ورومانيا وبولندا وسلوفاكيا ومولدافيا، وتمتلك إطلالة على البحر الأسود وبحر آزوف، مساحتها أكثر من (600) ألف كيلو متر مربع، وعدد سكَّانها أكثر من (44) مليون نسمة.

يتكوَّن نظامها السياسي من ثلاث سلطات، هي السلطة التشريعية التي تضمُّ مجلساً واحداً اسمه «المجلس الأعلى لنوُّاب الشعب» يتكوَّن من (450) عضو، ويمتلك صلاحيات مهمة أبرزها التصويت على الحكومة، والسلطة التنفيذية التي تتكوَّن من رئيس الجمهورية والحكومة، وكذلك سلطة قضائية مستقلة تتكوَّن من المحكمة الدستورية ومجلس الادِّعاء العام ومجلس القضاء الأعلى.

واتبعت أوكرانيا النظام الرئاسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وإجراء استفتاء الاستقلال عام 1991. وبعد أزمة سياسية حادة ضربتها عام 2004 جرت تعديلات دستورية منح البرلمان على إثرها صلاحيات أوسع ليصبح نظامها السياسي مختلطاً، أي: شبه رئاسي أو نصف رئاسي

* كباحث متخصص في الشؤون الانتخابية ودراسات الديمقراطية.

يقسِّم السلطة التنفيذية بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء ويجعلهما شريكين في تسيير أمور الدولة، ويختلف هذا النظام عن الرئاسي في أنَّه لا يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات مطلقة، كما يفرق عن النظام البرلماني في أنَّه لا يمنح السلطة التشريعية حقَّ إقالة رئيس الجمهورية بسهولة.

أوكرانيا السوفيتية

برزت أوكرانيا –بعد عقود من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي منذ مطلع القرن العشرين– بوصفها أحد الدول المؤسِّسة للاتحاد السوفيتي عام 1922، لتتوسَّع بعد ذلك أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية غرباً وجنوباً ومن أهم ما حصلت عليه هو ضم «شبه جزيرة القرم» إليها، وترحيل أكثر من (450) ألف شخص من العرقية الألمانية منها، أمَّا سياسياً فقد كانت أوكرانيا من الدول التي ساهمت في تأسيس الأمم المتحدة عام 1945، وبعد رحيل «ستالين» عام 1953 وتولِّي «نيكيتا خروشوف» السلطة في الاتحاد السوفيتي تمكنت أوكرانيا من الحصول على اعتراف رسمي بنقل «القرم» من روسيا إلى أوكرانيا التي تحوَّلت إلى دولة صناعية ذات ترسانة عسكرية تأتي في المرتبة الثالثة بين دول الاتحاد السوفيتي، وتمكنت أوكرانيا من تقديم عدد من أعضاء القيادة السوفيتية، وأبرزهم «ليونيد بريجنيف» الذي أصبح رئيساً للاتحاد السوفيتي بين 1964 و1982، وبقيت أوكرانيا محتلَّةً مكانةً مميزةً ضمن الاتحاد حتى انهياره ومضيها نحو الاستقلال.

أوكرانيا المستقلة

ما إن أعلنت أوكرانيا استقلالها عن طريق استفتاء جرى عام 1991 حتى دخلت في سلسلة من الأزمات التي انتهت بالحرب مع روسيا التي اندلعت قبل أيام، وعانت البلاد من أزمة اقتصادية كبيرة بعد الاستقلال استمرت أكثر من عشر سنوات، وما إن تعافت منها حتى دخلت في أزمة سياسية حادة عام 2004 بعد اتهامات بتزوير الانتخابات الرئاسية التي فاز بها «فيكتور يانكوفيتش»، إذ تسبَّب باندلاع ما عُرِفَ حينها بـ «الثورة البرتقالية» السلمية التي غيَّرت صورة النظام السياسي من الرئاسي إلى المختلط عن طريق تعديل الدستور، كما أفرزت انتخابات مبكِّرة جرت عام 2007، وبعد ذلك بعامين دخلت في صراع مع روسيا بشأن سعر الغاز، وشهدت أوكرانيا عام 2013 موجةَ احتجاجاتٍ واسعة رافضة لموقف الحكومة المعارض للانضمام للاتحاد الأوروبي، ووقفت روسيا ضد الاحتجاجات؛ لأنَّها كانت ترفض بشدة انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي، ولم تكتفِ روسيا بذلك بل شجَّعت النزعة الانفصالية لـ«شبه جزيرة القرم»؛ لتدعم

تصويت برلمانها بالانفصال عن أوكرانيا والانضمام إلى الاتحاد الروسي عام 2014. ومنذ ذلك الحين شهد إقليما «دونيتسك، ووغانسك» اضطرابات وحركات تمرُّد على أوكرانيا ومطالبات بالانفصال بدعم واضح من روسيا التي اعتمدت سياسة تقسيم أوكرانيا كردِّ فعل انتقامي على ميل «كييف» للغرب، فضلاً عن إصرار روسيا على إبقاء أوكرانيا خاضعة لسيطرتها؛ لأنَّها تمثِّل منفذها على البحر الأسود.

التدخلات الروسية

بدأ التدخل الروسي في أوكرانيا بصورة واضحة عام 2014 عن طريق تدخل عسكري نتج عنه احتلال أراضٍ في «شبه جزيرة القرم»، ثم إجراء استفتاء فيها وضمِّها لروسيا الاتحادية التي لم تلتفت للانتقادات الدولية التي تعرَّضت لها في حينها، وتبع ذلك احتجاجات مؤيِّدة لروسيا من قبل انفصاليين أوكرانيين في إقليم «دونياس»، ممَّا تسبَّب باندلاع نزاع مسلَّح بين السلطات في «كييف» والانفصاليين، ليتوغَّل الجيش الروسي في داخل إقليم «دونيتسك» ومناطق أخرى لدعم المتمردين على النظام السياسي الأوكراني، وعدَّ المجتمع الدولي ما فعلته روسيا انتهاكاً للقانون الدولي وخرق للسيادة الأوكرانية. واستمرَّ استفزز روسيا لأوكرانيا إذ قامت سفن حربية روسية في 2018 بإطلاق النار على ثلاث سفن أوكرانية بالقرب من مضيق «كيرتش» الخاضع للسيطرة الروسية، ونتج عن ذلك إصدار البرلمان في «كييف» قرار بإعلان الأحكام العرفة على السواحل الأوكرانية والمناطق الحدودية مع روسيا.

وعدَّتْ موسكو رغبة أوكرانيا في الانضمام لـ«حلف الناتو» تهديداً لها لا يمكن السكوت عنه، إذ طلب الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» من الولايات المتحدة الأميركية العام الماضي منع انضمام أوكرانيا إلى الحلف مهدِّداً بعواقب وخيمة في حال حدث ذلك. ويعود سبب قلق روسيا من التحاق أوكرانيا بـ«حلف الناتو» إلى سببين أولهما الخشية من سيطرة الحلف على المنفذ الأوكراني المطل على البحر الأسود، فضلا عن أنَّ اتفاقية «الناتو» تَعدُّ أيَّ هجومٍ على عضو فيه بمنزلة إعلان حرب على الحلف بأكمله، ما يعني أنَّ روسيا ستضع نفسها في مواجهة عسكرية مفتوحة مع الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الأخرى في حال تعرَّضت مستقبلاً لأوكرانيا بعد انضمامها للحلف.

وفي ظلِّ إصرار أوكرانيا على الانضمام لـ«حلف الناتو» بدأت روسيا بالتحشيد على الحدود

الأوكرانية نهاية 2021 وإطلاق تهديدات بالاجتياح الذي بدأت ملامحه تظهر في شباط 2022 حين اعترفت روسيا باستقلال إقليمي «دونيتسك، ولوغانيتسك» عن أوكرانيا وعدُّهما جمهوريتينِ مستقلتينِ. بدأت روسيا في الرابع والعشرين من الشهر نفسه حرباً واسعةً من محاور عديدة ضد أوكرانيا، إذ قالت إنَّها تستهدف الوصول إلى العاصمة «كييف» ما فُهِمَ على أنَّه استهداف لهرم النظام السياسي المتمثِّل بالرئيس «فولوديمير زيلينسكي».

الحرب وأثرها في طبيعة النظام السياسي (سيناريوهات)

يمثِّل النظام السياسي في أوكرانيا مصدرَ قلقٍ دائمٍ للروس الذين ينظرون إلى «كييف» على أنَّها خاصرة رخوة لروسيا لا يمكن التخلي عنها، لا في وقت السلم، ولا في وقت الاضطراب التوتر. إذ تنزعج روسيا من أي احتجاجات تخرج في أوكرانيا خوفاً من تمدُّدِها إليها، كما أنَّها تتوجَّس من استقرار النظام السياسي الأوكراني لخشيتها من احتمال تسبُّب ذلك في إقامة علاقات وطيدة بين «كييف» والغرب الذي تعدُّه روسيا عدواً لها بالوراثة منذ أن كانت روسيا جزءاً من الاتحاد السوفيتي، لذا فإنَّها وضعت النظام السياسي الأوكراني في موقع رصد دائم حتى اندلاع الحرب التي ستضع هذا النظام أمام ثلاث سيناريوهات:

الأول: الصمود

يتمتَّع النظام السياسي الأوكراني بعلاقات وطيدة مع الغرب الذي واصل تزويد أوكرانيا بالسلاح إبَّان حربها مع روسيا، فضلاً عن الضغط السياسي والاقتصادي الكبير الذي مارسته الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية على روسيا، ومحاولة إصدار قرار لمجلس الأمن يدين الحرب. كل ذلك يمكن أن يمثِّل أسباباً تحول دون سيطرة الروس على كييف وإسقاط النظام السياسي وتغيير صورته.

الثاني: الأفول

أشارت التصريحات الروسية إلى وجود رغبة بالوصول إلى العاصمة الأوكرانية «كييف»، وحديث «بوتين» عن إصرار موسكو على إزاحة الرئيس الأوكراني وتخليص الجارة الغربية ممَّن وصفهم بـ«النازيين الجُدُد»، وتأكيده بأنَّ القوات الروسية لن تعود قبل تحقيق أهدافها، ويشير هذا إلى نيَّة روسيا بإسقاط النظام السياسي واستبداله بجديد يضمن ولاء أوكرانيا لروسيا، وقد يكون ذلك –في

حال انهار النظام السياسي- عن طريق إرغام السلطات الأوكرانية على إجراء تعديلات دستورية تقلِّل من سلطات رئيس الدولة لصالح البرلمان، للخروج بنظام سياسي جديد موالٍ لروسيا.

الثالث: المطاولة

أمَّا السيناريو الثالث الذي يرغب به أصدقاء أوكرانيا من الدول الغربية، فيتمثَّل بإطالة أمد الصراع لمنح النظام السياسي الأوكراني فرصة للمطاولة أمام الهجوم الروسي، ومن أبرز أدوات تحقُّق هذا السيناريو هي مد أوكرانيا بالسلاح، ومحاولة الضغط على روسيا لوقف الحرب، وتقديم عروض متكررة للتفاوض بين الدولتين.

ووَفْقاً للمعطيات الحالية المتمثِّلة بالضغط الدولي الكبير الذي يُمَارس على روسيا وصعوبة وصول القوات الروسية إلى «كييف» وزيادة الدعوات للتفاوض فإنَّ السيناريو الثالث قد يكون هو الأقرب؛ إذ إنَّ الخسائر المتصاعدة في الأرواح والمعدات والممتلكات قد تدفع للحوار، وفي حال حدث ذلك فستجد «كييف» في ذلك بديلاً عن سقوط البلاد بيد الروس، ومن ثَمَّ سيحصل النظام السياسي الأوكراني على فرصة للمطاولة والتقاط الأنفاس وإعادة ترتيب الأوراق والتي قد يكون من بينها تقديم تنازلات للروس التي مهما كانت كبيرة فإنَّها ستكون أقل من الاحتلال الروسي وتغيير صورة النظام السياسي.